أتطلع بتفاؤل إلى مبادرات فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان بقرب التوصل إلى صيغة مقبولة من جميع الفرقاء

رئيس الهيئات الإقتصادية، رئيس مجلس إدارة فرنسبنك

معالي الوزير الدكتور عدنان قصار:

تشكيل حكومة متجانسة يحمي مقدرات الدولة وينقذ الإقتصاد اللبناني وينعشه

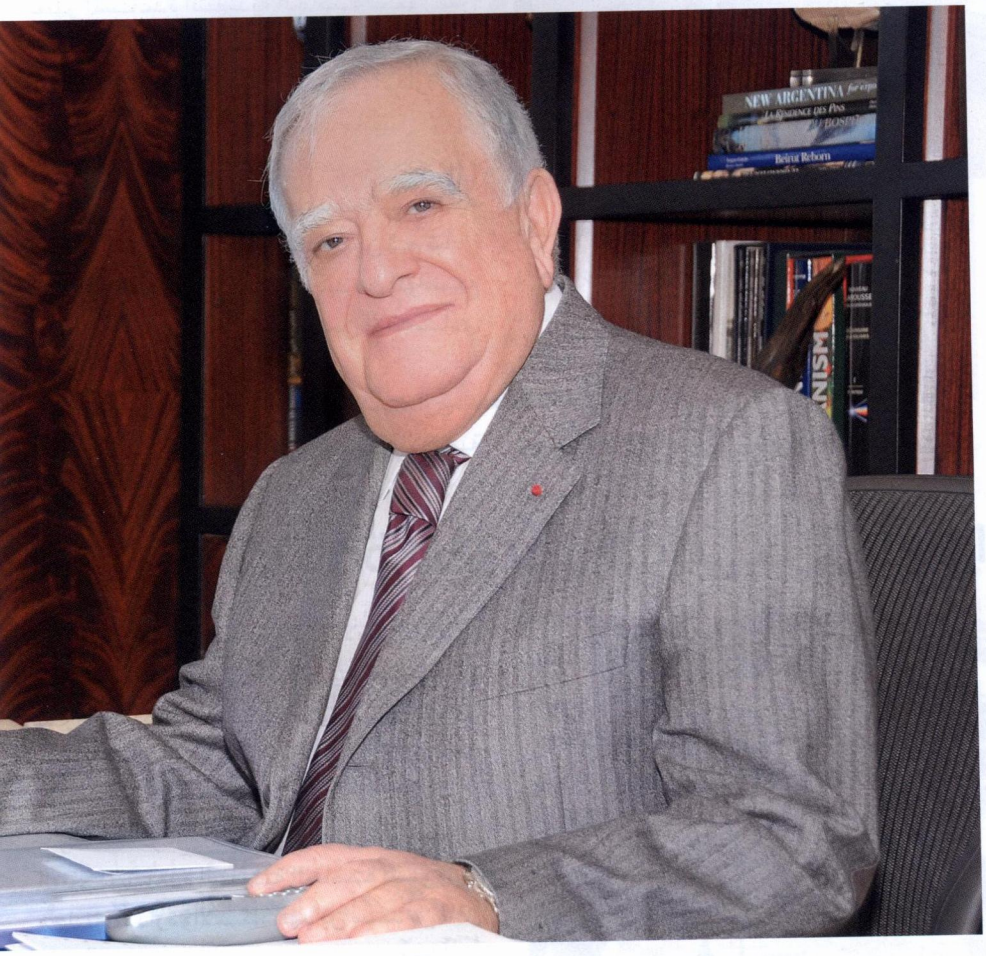

حياته يصعب تحديدها بسطور وكلمات، فهو يجمع الذكاء الحاد والعفوية والصراحة والطيبة، يتميز بالوطنية الصادقة، إنه صورة جميلة عن لبنان الذي يعيش في دمه وشرايينه وعقله وقلبه وجوارحه. نشاطه متشعب وطموحه كبير لا يعرف حدوداً، كدٌ وتعبٌ وعملٌ بجهد، سعيه في عمله الإقتصادي والمصرفي والإنساني، ينطلق من لبنان، ويظل مصراً على انتمائه اللبناني، حياته سلسلة تحديات وإنتصارات وهزائم أوصلته إلى النجاح، لا تستطيع أن تدرك سر نجاحه إلا بعد أن تتعرف إلى بعض عناوينه الرئيسية في حياته، وتقف على تفاصيلها من خلال إنجازاته على الصعيد الإقتصادي والمصرفي. من مواليد بيروت، عاصمة الأرز، بيروت الشمس والمطر، صرح الثقافة، إنه رئيس مجلس إدارة فرنسبنك ورئيس الهيئات الإقتصادية معالي الدكتور عدنان قصار، الذي كان لنا معه هذا الحديث الشيق والغني....

• إلى أي درجة يمكن للمؤتمرات الإقتصادية أن تنمي وتنشط الحركة الاقتصادية والإنمائية في البلد؟

تعتبر المؤتمرات الاقتصادية من أهم أدوات التنمية الإقتصادية الحديثة. وقد تطورت كثيراً مع التقدم العصري والعولمة وتطور وسائل الإتصال والتواصل والمعلومات وتنامي حركة السفر، حتى بات عدد المؤتمرات يعد مؤشراً من المؤشرات الهامة على حركة النشاط الاقتصادي. وهي تمثل مناسبات للترويج للإستثمار ولإلتقاء أطراف الاستثمار ببعضهم البعض وعقد الصفقات وإطلاق المشروعات. كما أثرت التطورات الحديثة جداً على طبيعة الموضوعات التي لم تعد تقتصر على الخصوصيات المحلية، بل أنها أصبحت تتناول قضايا عالمية مشتركة تتعلق بالاقتصاد والتجارة والاستثمار، كما تتناول قضايا البيئة والموارد والمناخ والطاقة المتجددة وغيرها الكثير. ونتوقع أن يتعاظم دور المؤتمرات في المرحلة القادمة مع استمرار التطور في وسائل تبادل المعلومات وفي التواصل، وستصبح أكثر تفاعلية وأوسع مشاركة.

• هل لك أن تحدثنا عن الوسائل والإستراتيجيات الكفيلة بدفع عملية الشراكة والتنمية في منطقة البحر المتوسط؟

نحتاج إلى نظرة واقعية جديدة إلى الشراكة في منطقة البحر المتوسط من أجل تنمية أفضل للجميع. والمطلوب هو تعميق التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي والعالم العربي في ظل الظروف الحالية الإقليمية والدولية، نظرا للأهمية البالغة للعلاقات الإقتصادية بين الجانبين، وأهمية رسم مسار جديد لها وفتح صفحة جديدة من الشراكة القوية من أجل نمو أكثر شأنا وتنمية أكثر شمولاً وعدالة، لتعكس تطلعات التنمية المشتركة في شتى المجالات والقطاعات الواعدة وتحقق نتائج ومنافع متبادلة على أسس متوازنة وشاملة لدى الطرفين.

وفي إعتقادي أن ذلك يحتاج إلى العمل على

تعدد المؤتمرات من المؤشرات الهامة على حركة النشاط الاقتصادي

تذليل العقبات، وأهمها الحماية التجارية تجاه الصادرات الزراعية العربية. ومن المهم أيضاً توسيع منطلقات التعاون من الآفاق المحدودة للمناطق الجغرافية لتشمل البانوراما الجيو – إستراتيجية للعالم العربي بأسره، نظراً لأن التعاون الذي يصب في دعم التكامل الإقتصادي والتجاري العربي سيكون له تأثير افعل واشمل في توسيع الآفاق أمام العلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية. وإذ تمثل إجراءات «دوفيل» خطوة هامة في هذا الاتجاه، لكنها تحتاج إلى التدعيم بمبادرات تقنية وعملية موجهة خصوصا للقطاع الخاص.

• برأيك ما هي الخطوات الإنقاذية لإنعاش الاقتصاد وتحقيق آمال اللبنانيين؟

كهيئات اقتصادية نحن حددنا الخطوات الإنقاذية المطلوبة، وأهمها تشكيل حكومة متجانسة وفاعلة وقادرة على فرض الأمن وتكريس الاستقرار وحماية مقدرات الدولة، والالتزام قولاً وفعلاً بمبادئ «إعلان بعبدا» وروحيته والتوافق على ثوابت وقواسم مشتركة لتحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات الإقليمية.

• اللقاء الموسع للهيئات الاقتصادية «صرخة غضب»، واللقاء الآخر الذي حصل مؤخرا في ٢٩ آب ٢٠١٣، والعديد من المؤتمرات، برأيك ما هي الأهداف التي استطاعت تحقيقها؟

نحن نقوم بواجبنا. ولن نتوانى عن القيام بكل ما يلزم لإنقاذ الاقتصاد الوطني ولقمة عيش المواطن، حتى تصل صرختنا إلى المعنيين الذين أرجو أن يحكموا ضمائرهم ويغلّبوا المصلحة الوطنية على أية مصالح أخرى. وأنا أتطلع بتفاؤل إلى المبادرات التي يقوم بها فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان وإلى نجاح مساعيه وقرب التوصل إلى صيغة مقبولة من جميع الفرقاء السياسيين.

• ما هي مجموعة التحديات التي يواجهها الوضع الاقتصادي؟

أول هذه التحديات وأهمها هو الاستقرار الأمني والسياسي، لأن تعافي اقتصاد لبنان يتوقف عليه، خصوصاً مع تراكم التراجع الذي شهدناه على مدى ثلاث سنوات بسبب الأحداث العبثية الداخلية وتداعيات الحرب في سوريا، وتأثيرهما على العلاقات الاقتصادية والسياحية والاستثمارية. وأي تطور إيجابي في هذا الصدد سيغير الأوضاع بشكل جذري لما سيحدثه من صدمة إيجابية تعزز الثقة بالاقتصاد اللبناني.

وبالطبع هناك العديد من التحديات التي تحتاج إلى معالجات جدية، مثل موجات النزوح الكبيرة الناجمة عن الحرب السورية والتي تشكل ضغطاً اقتصادياً واجتماعياً وإنسانياً لا سابق له. كما علينا أن نكافح للنهوض بمستويات النمو الإقتصادي التي لم تتجاوز ١,٥٪ عام ٢٠١٣، وأن نسعى لنعيد القطاع السياحي إلى عهده من النشاط، ولا سيما وأنه تكبد الخسائر الأكبر مع تراجع بنسبة ٣٣٪ في العام الماضي، إلى جانب أهمية إعادة تنشيط حركتي الإستثمار والإستهلاك. ومجمل هذه الأمور تحتاج إلى وجود حكومة فاعلة توفر الاطمئنان وتضع برامجاً وخططاً لتدارك الانعكاسات وتمضي قدماً في تنفيذ الإصلاحات التي يحتاجها الإقتصاد للانطلاق مجدداً إلى مسار واعد من النمو الشامل والمتوازن.

نحتاج إلى نظرة واقعية جديدة إلى الشراكة في منطقة البحر المتوسط من أجل تنمية أفضل للجميع

• الكلمة الأخيرة؟

رجائي إلى جميع الفرقاء السياسيين في لبنان أن يقدموا مصلحة الوطن والمواطن وإقتصاده على أي شأن آخر، وأن يشعروا مع المواطن العادي الذي لم يعد يستطيع تحمل تبعات التفاقم الحاصل على كافة المستويات. يكفينا تبعات الظروف الإقليمية والأحداث المدوية التي تحدث من حولنا، وعلينا أن نكون متكاتفين وموحدين لكي نتمكن من مواجهات الصعاب. والتاريخ سيبقى الشاهد الحيّ الذي لن يرحم المقصرين.

فريال دبوق

تصوير: علي ناصر الدين

كواليس الإقتصاد

سمو الأمير الوليد
أقوى قادة
الأعمال العرب
خلال العام
٢٠١٣ م

سامي مارون: الأمن في لبنان لم يعد مشكلة..

المستشار جميل شرانق: الإغتراب اللبناني عنوان شرفنا ومقاومتنا

توفيق دبوسي: النمو والإنماء مرتبطان بالسياسة الإقتصادية للدولة

أبو عثمان: أنجز ما عجز عنه سياسيو البقاع الغربي!

شاهي يريفانيان: SAYFCO فاتنة الأرز.. حورية الأساطير

جاك صراف: أعيدوا لبنان إلى كل اللبنانين

- نسيب الجميل: تحبيذ اللبنانيين بالروح الوطنية
- بسام فرشوخ: نأمل أن يشفى لبنان من أمراضه السياسية
- ميرنا يونس: نطالب بحكومة إنقاذية تتمثل فيها شرائح إقتصادية
- جهاد العنان: شعارنا الأمن والأمان..

رئيس الهيئات الإقتصادية، رئيس مجلس إدارة فرنسبنك

معالي الوزير الدكتور عدنان قصّار:

على السياسيين اللبنانيين تقديم مصلحة الوطن والمواطن وإقتصاده